DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1996/L.13/Add.2
9 May 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦، جنيف
البند ١ من جدول الأعمال

مشروع تقرير عن الدورة السنوية

جنيف، ٦ - ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦

إضافة

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الفصل الثالث - تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرامج

باء - خطة العمل والتنفيذ المالي

١- قدم نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) خطة العمل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ وطلب سلطة الانفاق البرنامج (الوثيقة DP/FPA/1996/18 وCorr.1) وحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي (DP/FPA/1996/19). واستعرض بإيجاز الأداء المالي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥ مؤكداً تخفيض المبالغ المرحلة من ٣٣ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤ الى ٢٤,٥ مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٥. ولدى وضع خطة العمل المقترحة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ استخدم صندوق الأمم المتحدة تقديراً متحفظاً لإيرادات عام ١٩٩٦ يبلغ ٣٠٠ مليون دولار وزيادة سنوية في الايرادات قدرها ٨ في المائة، مما وصل بمجموع الإيرادات لفترة خطة العمل الى ١,٥ مليار دولار تقريباً أي أكثر بقليل فقط من التقديرات التي وردت في خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ والتي عرضت في الدورة السنوية لعام ١٩٩٥. وفيما يخص تنفيذ البرامج القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي في السنوات الماضية، أكد أن صندوق الأمم المتحدة للسكان أتاح أساساً الموارد المخططة.

٢- ولدى استعراض أداء الصندوق في عام ١٩٩٥، أعربت عدة وفود عن قلقها لأنه لم يخصص للبلدان ذات الأولوية في عام ١٩٩٥ سوى ٧٠ في المائة من الموارد القطرية ولأن الاعتمادات المخصصة للصحة الانجابية انخفضت بصورة متناسبة. وأثارت بعض الوفود مسائل تتعلق بانخفاض الحصة النسبية للموارد المخصصة للأنشطة القطرية في آسيا. وأثنى عدد من الوفود على صندوق الأمم المتحدة للسكان للتخفيض الذي حققه في نسبة النفقات الإدارية في عام ١٩٩٥.

٣- وفيما يتعلق بخطة العمل المقترحة للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠، أعربت الوفود، عموماً، عن تأييدها لأرقام التخطيط المالي وإن كان التخفيض المسقط للايرادات في عام ١٩٩٦ قد أثار قلقنا. وطلب أحد الوفود أن تدرج في المستقبل البيانات المالية للسنة الجارية لتيسير تقييم الحسابات التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وعلق معظم الوفود على معدل الزيادة السنوية في الايرادات المقدرة في خطة العمل بـ ٨ في المائة. وعلى الرغم من الزيادة التي حققت من عام ١٩٩٤ الى عام ١٩٩٥ والتي بلغت ١٩ في المائة، رأت قلة من الوفود أن هذا الرقم مفرط في التفاؤل وطلبت معلومات اضافية عن استراتيجية صندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يخص تعبئة الموارد اللازمة. واقتُرح على الصندوق أن يبسط اجراءات التمويل المتعدد الأطراف كوسيلة لزيادة الموارد البرنامجية للصندوق.

٤- ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تنفيذ النهج الجديد في تخصيص الموارد بطريقة مرنة وتدريجية، لكن بعضها رأى أن الزيادات المتوقعة فيما يخص أفريقيا غير كافية. وطلب أحد الوفود ضمانات بأن المساعدة ستزداد بالقيمة المطلقة على الرغم من التخفيض التناسبي للموارد المخصصة لمجموعتي البلدان باء وجيم. وفيما يخص المبالغ المرحلة اقترحت بعض الوفود أن تتخذ تدابير لزيادة الطاقة الاستيعابية في البلدان المتلقية لضمان استخدام الموارد المتاحة بالكامل.

٥- ولاحظت بعض الوفود، في معرض تعليقها على شكل خطة العمل، أن هذه الخطة تبدو لها مالية بالدرجة الأولى، وتبين النوايا العامة فيما يخص استخدام الموارد المقدرة، ولا تدمج الأهداف الاستراتيجية للصندوق في عملية تخطيط موارده. واقترحت تضمين خطة العمل في المستقبل بيانات موضوعية وعلى الأخص الاستخدام المتوخى للموارد حسب المجال البرنامجي. وأُعرب عن قلق مماثل فيما يخص بعدم وجود معلومات أكثر تحليلاً في الوثيقة المتعلقة بحالة التنفيذ المالي للبرامج القطرية، بما أن ذلك سيساعد على توضيح معدلات استخدام الموارد لمختلف البرامج.

٦- وردّ نائب المدير التنفيذي (السياسة والإدارة) على نواحي قلق المجلس التنفيذي فيما يخص أداء صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٥ فأشار الى النهج الجديد المتبع في تخصيص الموارد والذي حل محل النظام القديم القائم على أولوية البلدان، والى أن الانخفاض الطفيف للاعتمادات المخصصة للصحة الانجابية عوضته الزيادات في المجالات الوثيقة الصلة بها أي الإعلام والتعليم والاتصال. وأكد أيضاً أن الموارد المخصصة للبلدان ذات الأولوية ولمجال برنامج الصحة الانجابية ازدادت بالقيمة المطلقة. وفيما يتعلق بشكل خطة العمل بين أنه أعد على هيئة وثيقة للتخطيط المالي بناء على طلب مجلس الإدارة. ولكن، على الرغم من أن تخصيص الموارد بحسب المجالات البرنامجية يعتمد الى حد بعيد على تكوين فرادى البرامج القطرية، سيعاد النظر في إدماج الأهداف الاستراتيجية للبرامج في خطط العمل المقبلة.

٧- وفيما يخص المعدل المقدر لازدياد الايرادات السنوية، أخبر نائب المديرة التنفيذية (السياسات والإدارة) الوفود بأن هذا التقدير يستند الى المؤشرات الواردة من البلدان المانحة والزيادات في الماضي والتي بلغت في المتوسط ٩,٢ في المائة خلال السنوات العشر الماضية. وأكد أن تقدير الايرادات سيعدل سنوياً وفقاً للتبرعات الفعلية التي سيتم تلقيها، بما أن خطة العمل هي خطة متجددة. ورداً على الأسئلة المتعلقة بالمبالغ المرحلة أشار الى بعض التدابير التي اتخذها صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تخفيض هذه المبالغ، بما في ذلك توفير التدريب وتعيين موظفين وطنيين للمشاريع بغية زيادة الطاقات الاستيعابية في البلدان المشمولة بالبرامج. وأكد للوفود أن تقدير الموارد القطرية في المجموعة ألف بـ ٦٠ في المائة في المتوسط تقدير متحفظ من المرجح أن يتم تجاوزه وأن من الممكن جدا أن تحقق الأهداف التي حددها المجلس التنفيذي في المقرر ١٥/٩٦ بحلول عام ٢٠٠٠ وربما قبله.

٨- وأحاط المجلس التنفيذي علماً بحالة التنفيذي المالي للبرامج والمشاريع القطرية التي وافق عليها مجلس الإدارة والمجلس التنفيذي والواردة في الوثيقة DP/FPA/1996/19.

٩- واعتمد المجلس التنفيذ المقرر التالي:

١٦/١٩٩٦- خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ وسلطة الانفاق البرنامجي

إن المجلس التنفيذي،

١- يقر مقترحات تخطيط الموارد البرنامجية المقدمة من المديرة التنفيذية والمبينة في الفقرات من ٧ الى ١٨ من الوثيقة DP/FPA/1996/18؛

٢- يوافق على طلب سلطة الإنفاق البرنامجي لعام ١٩٩٧ بمستوى معادل للموارد الجديدة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٧ والمقدرة حالياً بمبلغ ٢٥٧ مليون دولار؛

٣- يقر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠: ٢٧٩ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛ و٣٠٥ ملايين دولار لعام ١٩٩٩؛ و٣٣٤ مليون دولار لعام ٢٠٠٠؛

٤- يقر أيضاً استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف: ١٥ مليون دولار سنوياً للأعوام ١٩٩٧-٢٠٠٠.

٨ أيار/مايو ١٩٩٦

- - - - -